رفع الغفلات

بتسهيل معرفة البرتوكولات

اختصرها

عادل شعيب شلار الحمصي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله الذي أنزل الرسالات وأخرج الناس بها من الظلمات وسلك بالمؤمنين سبيل السعادات وعرفنا في كتابه على أخلاق أعدائنا وأعمالهم وإراداتهم فنجانا من الغفلات وصلى الله على سيدنا محمد الذي أراده اليهود لأتباع أهوائهم فعصمه الله من مكائدهم ونصره عليهم وأعلى دولته فوق دولتهم ، وسلم يا إلهي عليه وعلى آله وأصحابه الظاهرين على من عادهم بإذن ربهم العزيز الحكيم ، وبعد :

لما كان كتاب برتوكولات حكماء صهيون من الكتب الهامة التي يجب على المسلمين قراءته لمعرفة ما يخطط لهم أعداؤهم اليهود الحاسدون وليتنبهوا إلى مواطن ضعف الأمة وكيف استطاع اليهود استغلال ذلك لتنفيذ مخططاتهم أحببت أن أختصر هذا الكتاب وأوضح مقاصده وأقرب عباراته للفهم وأقلل من عدد صفحاته وأرتب أفكاره بحيث يسهل على

القارئ العادي قراءته ومعرفة جميع ما فيه ، فأسال الله الكريم الحفيظ أن يستفيد منه المسلمون ويكون أجر ذلك في صحيفة والدي وأساتذتي فهو أكرم مسؤول وأعظم مكرم .

مختصر بروتوكولات حكماء صهيون

مقدمة : قال الحكيم الصهيوني أوسكار ليفي : نحن اليهود لسنا إلا سادة العالم ومفسديه، ومحركي الفتن فيه وجلاديه

كان اليهود يحاربون طباعة كتاب برتوكولات حكماء صهيون كلما ظهر في مكان جمعوا النسخ واحرقوها حتى لا يطّلعَ العالم على مؤامرتهم له ، وبعد أن نفذوا جميع خططهم في العالم والدول العربية والإسلامية لم يعد الكتاب يشكل خطراً كبيراً عليهم ولا سيما أنهم حكموا العالم باسم النظام العالميّ الجديد لمصلحة اليهود، ولم يبقَ إلا أن تقوم حكومة عالميّة يهوديّة صريحة .

البرتوكول الأول: ويتضمن توجيه أفكار الحرية والفوضى والتحرّريّة والثورات والحروب وذلك من خلال :

- نشر فكرة (الحق يكمن في القوة) فخير النتائج في حكم العالم هو ما ينتزع بالعنف والإرهاب ، لا بالمناقشات الأكاديمية ويساعدنا على ذلك أن ذوي الطبائع الفاسدة من الناس أكثر عددًا من ذوي الطبائع النبيلة .
- لا يمكن أن تتحقق الحرية إذا لم تعد الديانة هي الحاكمة، ولو أعطيَ الشعبُ الحكم الذاتي فترة وجيزة، فستبدأ المنازعات والاختلافات التي سرعان ما تتفاقم ، فتصير معارك اجتماعية، وتندلع النيران في الدول ويزول أثرها كل الزوال.
- الحرية السياسية هي فكرة وهمية وليست حقيقة، ويجب اتخاذها طعمًا لجذب العامة إذا أراد المرء أن ينتزع سلطة منافس له .

- إذا كانت الجماهير موبوءة بأفكار الحرية والتحررية، فإن الحكومة ستتخلى عن بعض سلطتها بإرادتها وهكذا تكون الحكومة الجديدة ضعيفة
- إن السياسة لا تتفق مع الأخلاق في شيء، لهذا فلا بد لطالب الحكم من الالتجاء إلى المكر والرياء ، فإن الشمائل الإنسانية العظيمة مثل الإخلاص والأمانة تصير رذائل في السياسة .
- يجب إنهاك الدول بالقلاقل الداخلية والحروب الأهلية والخارجيّة، حتّى تخرب نهائيًا، وبذلك تقع في قبضتنا حينما تُضطرّ إلى الاستدانة منّا، فنحن نسيطر على اقتصاد العالم ونمسك المال كلّه في أيدينا.
- يجب علينا إشاعة الأفكار التحرّريّة لتحطيم كيان القواعد والنظم القائمة، والإمساك بالقوانين وإعادة تنظيم الهيئات ، وبذلك يتمّ وضع دكتاتور جديد على أولئك الذين تخلّوا بمحض رغبتهم عن قوتهم ، وفي ظلّ اضطراب المجتمع

ستكون قوتنا أشد من أي قوة أخرى، لأنها ستكون مستورةً حتى اللحظة المناسبة.

- ومن خلال الفساد الذي نلجأ لنشره، ستظهر للعالم فائدة قيام حكم يهوديّ حازم يعيد بناء النظام الذي حطمته التحررية .
- وعلينا إغواء الناس بالخمر والمجون المبكر عن طريق وكلائنا وتابعينا من المعلمين ، والخدم في بيوت الأغنياء، والنساء في أماكن اللهو، ونساء المجتمع بكل وسائل الخديعة والرشوة والخيانة ، هذا مع اللجوء إلى العنف ومصادرة الأملاك وإصدار أحكام الإعدام ، لتعزيز الفزع الذي يولد الطاعة العمياء.
- جعلنا شعار (الحرية والمساواة والإخاء) ليردّدها الناس كالببغاوات،وهي كلمات يناقض بعضها بعضاً وتفتقد للاتفاق فيما بينها، فلا توجد مساواة في الطبيعة مع وجود أنماط غير متساوية في العقل والشخصية والأخلاق

والطاقة، وبهذا تمكّنّا من سحق كيان الأرستقراطية الأممية (التمايز الطبيعي بين البشر) التي كانت الحماية الوحيدة للبلاد ضد أطماعنا ، وأقمنا بدلا منها أرستقراطية من عندنا على أساس الغنى والثروة وعلى علم الاقتصاد السياسيّ الذي روجه علماؤنا.

البرتوكول الثاني: السيطرة على الحكم والتعليم والصحافة وذلك بـ :

- إنّ الحروب سباق اقتصادي، يقع فيه الجانبان تحت رحمة وكلائنا بسبب حاجتهما لمساعداتنا الماليّة .
- سنختار من بين العامة رؤساء إداريين ممن لهم ميول العبيد ، غير مدربين على فن الحكم بحيث يكونون قطع شطرنج في أيدي مستشارينا العلماء الحكماء الذين دربوا خصيصًا على حكم العالم منذ الطفولة الباكرة.

- إن الطبقات المتعلمة ستأخذ جزافًا في مزاولة المعرفة التي حصلتها من العلم الذي قدمه إليها وكلاؤنا ورتبنا نجاح هذا الفكر مسبقاً ، وتقوم الصحافة (والتلفزيون) بتوجيه الناس وإحرازنا النفوذ ونحن وراء الستار .

البرتوكول الثالث: إسقاط الملكيّة (يعني الخلافة) والأرستقراطيّة (التمايز بين الناس) وذلك بـ :

- بتشجيع الميول التحررية والاستقلال ووضع الأسلحة في أيدي الأحزاب وتشجيع الجميع على الطمع بالسلطة نصنع الشجار وتنطلق الفوضى والإفلاس ويهيج الشعب .
- لقد حرصنا على أن نقحم هيئات وهمية تسمى (حقوق الإنسان) لا يمكن تطبيقها عمليًا حيث يعطى للعامل الأجير حق الثرثرة وبحيث يكون الدستور ضامنا للعمال فضلات موائدنا مقابل انتخاب وكلائنا في حكوماتهم ويعطى للصحفي حق نشر التفاهات ، وهكذا تتبدد

الارستقراطية ويقع الشعب تحت نير الماكرين من المستغلين والأغنياء المحدثين.

- سنظهر نحنا المحررين للعمال وننصحهم للالتحاق بطبقات جيوشنا الاشتراكيين والفوضويين والشيوعيين.. تلك الأفكار التي تبقي العامل في فقر ومرض دائمين، ليبقى عبدًا لإرادتنا .
- نحن نحكم الطوائف باستغلال مشاعر الحسد والبغضاء التي يؤججها الضيق والفقر ، وهذه المشاعر هي وسائلنا التي نكتسح بها كل من يصدوننا عن سبيلنا حيث أن المساواة الحقّة لا يمكن أن توجد ، لأنّ فكرة المساواة هي فكرة عقيمة، وهي أنسب وسيلة لتحطيم أيّ مجتمع والسيطرة عليه فكلمة (الحرية) تزج بالمجتمع في نزاع مع كل القوى حتى قوة الطبيعة وقوة الله ، والبغضاء هي أشد مضاء عند الأزمات الاقتصادية .

البروتوكول الرابع : العمل على تدمير الدين والسيطرة على التجارة وذلك بـ :

- إذا كانت الحرية مؤسسة على العقيدة وخشية الله، وعلى الأخوة والإنسانية، ونقية من أفكار المساواة التي هي مناقضة مناقضةً مباشرة لقوانين الخلق لن تأتي بضرر على الأممين (غير اليهود) لذلك يتحتم علينا أن ننتزع فكرة الله ذاتها من عقول المسيحيين ، وأن نضع مكانها عمليات حسابية وضرورات مادية ، بحيث نبقيهم منهمكين في الصناعة والتجارة، وهكذا سنصرف كل الأمم إلى تدبير مصالحها، ولن تفطن إلى عدوها المشترك .
- يجب علينا أن نضع التجارة على أساس المضاربة، بحيث يعمل الأمميون (غير اليهود) في استثمار المال ولا يملكونه وتكون الأموال في خزائننا كما سيخلق الصراع من أجل التفوق والمضاربة في عالم الأعمال مجتمعًا أنانيا غليظ

القلب منحل الأخلاق كارها للدين والسياسة، وحينئذ ستنضم إلينا طبقات الفقراء الوضعية تنفيسًا عن كراهيتهم المحضة للطبقات العليا.

البرتوكول الخامس: تفريغ السياسة من مضمونها .

- عندما تفشت الرشوة والفساد في المجتمع وطمس المشاعر الوطنية والدينية في العقائد العلمانية وحيث الفضائل بحاجة إلى أن تعززها العقوبات والقوانين الصارمة حينئذٍ سننظم حكومة مركزية قوية، تضبط عملاءنا السياسيين بأحكام قوية تخولنا من السيطرة السياسية على الأممين .
- عندما أوحينا إلى العامة بفكرة حقوقهم الذاتية سقطت المسحة المقدسة عن رؤوس الملوك في نظر الرعاع ، فانتقلت القوة إلى الشوارع فصارت كالملك المشاع ، فاختطفناها ، وعززنا بذور الخلاف في الشوارع عند طريق نشر التعصب الديني والمذهبي وهكذا صار كل حزب

بحاجة لمساعدتنا ضد الآخر ، وهكذا لا تستطيع الحكومات أبدًا أن تبرم معاهدة ولو صغيرة دون أن نتدخل فيها سرًا.

- يجب الحصول على احتكار مطلق للصناعة والتجارة، ليكون لرأس المال مجال حر، يمنح التجارة قوة سياسية، بحيث يظلم التجار الجماهير بانتهاز الفرص.
- يجب أن نضعف عقول الشعب بالانتقاد ونزعة المعارضة لنفقدها قوة الإدراك ونسحرها بالكلام الأجوف.
- سننظم هيئات ثرثارة يبرهن أعضاؤها بالخطب البليغة والوعود الكاذبة على مساعداتهم للشعوب في سبيل التقدم وسنمنح لهذه الهيئات مظهراً متحرراً مزيفاً ٠
- الاعتماد على التغييرات المحيرة في جميع النواحي ليضيع الأميون في المتاهة وبذلك نكون قد بذرنا الخلافات بين الهيئات وثبطنا تفوق القوى المتجمعة .

البروتوكول السادس: السيطرة على الصناعة والزراعة وذلك بـ :

- سنبدأ سريعًا بتنظيم احتكارات عظيمة نمتصّ من خلالها الثروات الواسعة للأمميين (غير اليهود) إلى حد أنها ستهبط جميعها وتهبط معها الثقة بحكومتها يوم نسحب أموالنا وتقع الأزمة السياسية.
- يجب علينا أن نجرد الأرستقراطيين (مالكي الأراضي) من أراضيهم عن طريق فرض الأجور والضرائب لتبقى منافع الأرض في أحط مستوى ممكن .
- يجب أن نفرض كل سيطرة ممكنة على الصناعة والتجارة ، وعلى المضاربة التي ستحول دون زيادة رؤوس الأموال الخاصة (للمستثمر المضارب) ، ودون إنهاض الزراعة بتحرير الأرض من الديون والرهن العقاري ، وبهذا تقوم المضاربات بتحويل كل ثروة العالم إلى أيدينا.

- سنشجع حب الترف المطلق ، وسنزيد أجور العمالة التي سترهق أصحاب المصانع ، وسنرفع أثمان الضروريات الأولية متعللين بسوء المحصولات الزراعية عذرًا عن ذلك .
- سنطرد كل ذكاء أممي (غير يهودي) من الأرض ونقوم بالدعاية لنظرياتنا الاقتصادية بكل وسيلة ممكنة.

البرتوكول السابع : إشعال الحروب العالميّة وذلك من خلال :

- ضخامة الجيش، وزيادة القوة البوليسية ضروري لإتمام جميع الخطط السابقة لذلك لا بدّ أن يكون إلى جانبنا طبقة صعاليك ضخمة، وجيش كثير وبوليس مخلص لأغراضنا ، ولو عارضتنا أيّ دولة، فسندفع الدول المجاورة لها إلى إعلان الحرب عليها ، وإذا غدر هؤلاء الجيران فقرروا الاتحاد ضدنا فسنجيب على ذلك بخلق حرب عالمية ،ونظهر قوتنا بتفعيل العنف والإرهاب .

البرتوكول الثامن: تفريغ القوانين من مضامينها وذلك بما يلي :

- لجأنا إلى أعظم التعبيرات تعقيدًا وإشكالا في معظم القانون بحيث تبدو للعامة أنها أعلى نمط أخلاقي ، وأنها عادلة وطبيعية .
- علينا ملء المناصب الحكومية بقوم ساءت صحائفهم وأخلاقهم ، كي تقف مخازيهم فاصلاً بينهم وبين الأمة ، حتّى إذا عصوا أوامرنا توقعوا المحاكمة والسجن ، وبهذا سيدافعون عن مصالحنا حتى النفس الأخير.

البروتوكول التاسع: تدمير الأخلاق ونشر العملاء ويتم ذلك بـ :

- يجب علينا خلال عشر سنوات تغيير أشد الأخلاق تماسكًا، وبهذا تخضع هذه الأمّة لنا .

- إن شعارنا الماسوني (الحرية والمساواة والإخاء) هو أفكار كفيلة بتدمير كل القوى الحاكمة إلا قوتنا.
- حين تعارضنا حكومة من الحكومات فإن ذلك أمر صوري، متخذ بكامل معرفتنا ورضانا، ونحن نتذرع بمعاداة للسامية لحفظ صغارنا ولنظهر بمظهر المضطهدين .
- إننا نسخر في خدمتنا أناسًا من جميع المذاهب والأحزاب التي لها أفكار مثالية لينسف كل واحد منهم على طريقته الخاصة ما بقي من السلطة، ويحاول أن يحطم كل القوانين القائمة وهكذا تستعد الحكومات للسلام معنا، ولكننا لن نمنحهم أي سلام حتى يعترفوا في ضراعة بحكومتنا الدولية العليا.
- أعظم خطر يهددنا التعليم لذلك خدعنا الجيل الناشئ من الأمميين، وجعلناه فاسدًا متعفنًا بما علمناه من مبادئ ونظريات معروف لدينا زيفها التامّ .

- قمنا بتعديل القوانين عن طريق وضع تفسيرات لها لم يقصدها مشرعو القانون ومن هنا قام مذهب عدم التمسك بحرفية القانون، ونشوء عملية الحكم بالضمير.

البروتوكول العاشر والحادي عشر : وضع الدساتير والقوانين المهلهلة وذلك بـ :

- يمكننا العمل بحرية فيما لا يذاع على العامة من مناقشة مسائل توزيع السلطة، وحرية الكلام، وحرية الصحافة والعقيدة، وحقوق تكوين الهيئات، والمساواة في نظر القانون، وحرمة الممتلكات والمساكن، ومسألة سرية فرض الضرائب والقوة الرجعية للقوانين .
- نوحي إلى عقل كل فرد فكرة أهميته الذاتية وهكذا ندمر الحياة وتوجد العوائق أمام الرجال ذوي العقول الحصيفة عن الوصول إلى الصدارة بسبب الأفراد المتحررين الفوضويين الراغبين في المعارضة.

- الدستور حامل للفتن والاختلافات والمشاحنات والهيجانات الحزبية العميقة، مما يضعف نفوذ الحكومة ويظهر الرئيس على أنه أضحوكة أو يعطيه الدستور حق إعلان الحكم العرفي وهكذا تخضع الحكومة من خلاله لنا ونكون مهيمنين على التشريع .
- سنحرم المجالس الشعبيّة حق السؤال عن القصد من الخطط التي تتخذها الحكومة بحجة أنّها من أسرار الدولة، وسيكون حقًا لرئيس الجمهورية أن يعين رئيسًا ووكيلاً لمجلس النواب ومثلهما لمجلس الشيوخ يستبدلون خلال فترات قصيرة ، وعند حل البرلمان سنغري الوزراء وكبار الموظفين الإداريين الآخرين الذين يحيطون بالرئيس، كي يموّهوا أوامره، بأن يصدروا التعليمات من جانبهم، حتّى يتحملوا المسؤولية بدلاً من الرئيس عن هذه الانتهاكات الصارخة للدستور، وبإرشادنا سيفسر الرئيس القوانين التي يمكن فهمها بعدة وجوه ، وسيكون للرئيس كذلك حقّ

نقض القوانين وحق اقتراح قوانين وقتية جديدة، بل له كذلك إجراء تعديلات في العمل الدستوري للحكومة محتجًا بأنه أمر تقتضيه سعادة البلاد ، وفي ظل هذه الدساتير المهلهلة والاضطرابات وعدم وجود رئيس يوحد الناس لابد لهم أن يلجأوا إلى الاحتماء بأموالنا وسلطتنا الكاملة.

البروتوكول الثاني عشر: السيطرة على النشر والمؤسسات الثقافية وذلك من خلال :

- الحرية في تفسيرنا: (هي حق العمل بما يسمح به القانون) القانون الذي لن يسمح إلا بما نرغب نحن فيه.
- سنظفر بإدارة شركات النشر الأخرى، وسنحول إنتاج النشر موردًا من موارد الثروة يدر الربح لحكومتنا وذلك بتقديم ضريبة دمغة معينة وبإجبار الناشرين على أن يقدموا لنا تأمينا على العمل باجتناب أي حملة ضد حكومتنا فإذا وقع هجوم

فسنفرض الغرامات عن يمين وشمال ، ونصادر النشرات بدعوى أنّها تثير الرأي العام على غير قاعدة ولا أساس،وستكون بين النشرات نشرات هجومية نصدرها نحن ، ولكنها لا تهاجم إلا النقاط التي نعتزم تغييرها في سياستنا.

- الأخبار تتسلمها وكالات إخباريّة قليلة في كل أنحاء العالم، وهي لن تنشر إلا ما نختار نحن التصريح به من الأخبار، بحيث لن ترى الشعوب أمور العالم إلا من خلال مناظيرنا .

- كلّ إنسان يرغب في أن يصير ناشرًا أو طابعًا سيكون مضطرًا إلى الحصول على شهادة ورخصة ستسحبان منه إذا وقعت منه مخالفة.

- بسبب فرض الضرائب على النشرات سيضطر الكتّاب إلى نشر الكتب الطويلة لقلة ضرائبها فلا تنتشر في العامة من أجل طولها وأثمانها العالية، بينما سننشر نحن كتبًا

رخيصة الثمن كي نعلم العامة ونوجه عقولها في الاتجاهات التي نرغب فيها.

- إنّ كون المؤلفين مسؤولين أمام القانون سيضعهم في أيدينا، ولن يجد من يرغب مهاجمتنا بقلمه ناشرًا ينشر له
- لن تكون لناشر بمفرده الشجاعة على إفشاء أسرارنا، والسبب هو أنه لا أحد منهم يؤذن له بالدخول في عالم الأدب ، ما لم يكن يحمل سمات بعض الأعمال المخزية في حياته الماضية، التي تهدّده بفضحها.
- قبل طبع أي نوع من الأعمال سيكون على الناشر أو الطابع أن يلتمس من السلطات إذنا بنشر العمل المذكور، وبذلك سنعرف سلفًا بكل مؤامرة ضدنا، وسنكون قادرين على سحق رأسها بمعرفة المكيدة سلفًا ونشر بيان عنها.
- ستشتري حكومتنا العدد الأكبر من الدوريات، وبهذا سنعطل التأثير السيئ لكل صحيفة مستقلة، ونظفر بسلطان كبير جدًا على العقل الإنساني.

- حتّى لا يرتاب الشعب في هذه الإجراءات، ستظهر الصحف الدورية التي ننشرها كأنها معارضة لنظراتنا وآرائنا، فتوحي بذلك بالثقة إلى القراء، وتعرض منظرًا جذابًا لأعدائنا الذين لا يرتابون فينا، وسيقعون لذلك في شركنا.
- في الصف الأول سنضع الصحافة الرسمية، وستكون دائمًا يقظة للدفاع عن مصالحنا، وفي الصف الثاني سنضع الصحافة شبه الرسمية التي سيكون واجبها استمالة المحايد وفاتر الهمة، وفي الصف الثالث سنضع الصحافة التي تتضمن معارضتنا، والتي ستظهر في إحدى طبعاتها مخاصمة لنا، وسيتخذ أعداؤنا الحقيقيون هذه المعارضة معتمدًا لهم، وسيتركون لنا أن نكشف أوراقهم بذلك.
- ستكون لنا جرائد شتى تؤيد الطوائف الفكرية المختلفة حتى يردد الثرثارون رأي جريدتهم الحزبية وفي الواقع هم يرددون الرأي الذي نريده.

- سننظم اجتماعات أدبية، لمناقشة سياستنا ومناقضتها من ناحية سطحية ، وسيستمر أعضاؤنا في مجادلات زائفة شكلية مع الجرائد الرسمية ، وبهذا نجعل الناس يعتقدون أن حرية الكلام لا تزال قائمة، كما سيظهر معارضونا كأنّما يأتون باتهامات زائفة ضدنا ، لأنهم عاجزون عن أن يجدوا أساسًا حقيقيًا يستندون عليه لنقض سياستنا وهدمها ، وبفضل هذه الإجراءات سنكون قادرين على إثارة عقل الشعب وتهدئته في المسائل السياسية، بطبع أخبار صحيحة أو زائفة، أو حقائق أو ما يناقضها، حسبما يوافق غرضنا.
- حينما نصل إلى التحول إلى مملكتنا يجب أن لا نسمح للصحافة بأن تصف الحوادث الإجرامية حتّى يعتقد الشعب أن المنهج الجديد مقنع وناجح إلى حد أن الإجرام قد زال .

البروتوكول الثالث عشر: تغييب وعي الجماهير وذلك بـ :

- إن أولئك الذين قد نستخدمهم في صحافتنا من الأميين سيناقشون بإيعاز منا ما يشغل الناس بالنقاشات والمناظرات ، حتّى نصدر نحن القوانين التي نحتاج إليها ، ونضعها أمام الجمهور على أنها حقائق ناجزة.
- ستحول الصحافة نظر الجمهور بعيدًا وتغرق فكره بمشكلات جديدة، بحيث يسرع المغامرون السياسيون الأغبياء والرعاع إلى مناقشتها ، كما سنلهي الناس أيضًا بأنواع شتى من الملاهي والألعاب والرياضات ومزجيات الفراغ والمجامع العامة وهلم جرا .
- سنحاول أن نوجه العقل العام نحو النظريات المبهرجة التقدمية أو التحررية ، لقد نجحنا نجاحًا كاملاً بنظرياتنا في تحويل رؤوس الأميين الفارغة من العقل نحو الاشتراكية، دون أن يلاحظوا انه وراء كلمة (التقدم) يختفي ضلال وزيغ عن الحق، ما عدا الحالات التي تشير فيها هذه الكلمة إلى كشوف مادية أو علمية ، إن التقدم فكرة

زائفة تعمل على تغطية الحق، بحيث لا يعرفه أحد غيرنا نحن شعب الله المختار الذي اصطفاه ليكون قوامًا على الحق.